ونقلت منه الهمزة الى الصاد فسكنت الهمزة فصار اصبع فقلبت الهمزة الفا
فصار اصبع فصار اربعة اعداد اذ الاحصار بمجرده لا يوجب الهدي بل اذا
يوجبه التحلل بعد الاحصار والا بان ضاق الوقت عن الوصول
الى عرفات فالاولى التحلل لئلا يحبط الفوات اي لانه اذا اقام انه لم يحج وهو
محرم لزمه القضاء واذا تحلل بعمرة تحلل فما اذا كان حلالا لا يحبط الفوات
اي فوات الوقوف بعرفة لحلال احرامه فيلزمه الاعادة فقط ثم اشار الى ان
حلق ما كتبه بعضهم وهو لعل المراد فوات الهدي اذا المرض انما يمنع
من اتمام النسك فالشرط فيه لازم فليتأمل انتهى الهدي ايضا وهذا
بخلاف المرض فانه انما اعتبر الشرط فيه اعتبر فيه بقي الهدي ايضا ثم
يلزم شيخ طاهر انه لا يلزمه الحلق ايضا وحاصل هذه ان المرض ونحوه
لا يبيح التحلل بدون شرط اما اذا شرطه جاز التحلل به ثم هو تارة يشرط
التحلل بنفس المرض كما اذا قال في احرامه فان مرضت فانا حلال فانه يصير
حلالا بمجرد نفس المرض وتارة يشترط التحلل اي جوازه بسبب حصول
المرض كان قال فان لزمني حلق فحللت فلا بد في هذه من التحلل بالحلق
مع الشاة واما الدم فان شرط التحلل به فلا بد منه ايضا فان سكت عنه
او نفاه فلا يجب وليكون الذبح بموضع من الحرم حرج به الحرم ليجوز
ارساله اليه وذبحه فيه ولكن لا تحلل حتى يعلم بخبره انهم ربما تعنتوا
مرجوي وكذا الحلق او نحوه كالتقصير اي يتحلل به بعد الذبح
للاية السابقة اي قوله فيها ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله
وبلوغه محله نحره فيما سواه دم التمتع اي من حيث اليد لية فلا
يتأتى اختلال احكامه فان دم التمتع دم ترتيب وتقدير ودم
الاحصار ترتيب وتقدير والاولى ان يقال افراده بما سبق اذ الجزاء
لا تقبل فيه بوجوب الدم بل البدلية لقيمته عاليا اي بالنسبة
المثناة التحتية وله ان يتحلل واذا تحلل يامره اذا وانما لم يجب بغير
امره وان كان الخروج من المعصية واجبا لكونه كلبس لعبادة في اثنائه

مع جواز ذبح السيد بدوامه م ر والمراد بالسيد ما يشمل الذكر والانثى
والحر والرقيق كما مكاتب فله تحليل فيتحلل وينوي التحلل من غير ذبح
اذ لا مال له فان لم يكن براسه شعر تحلل بالنية فقط لعسره فلو كان حلق
راسه لنشيشه وشعر سيده هنا او علم انه لا يرضى به فيحتمل بعضهم
وجوب التقصير وقد يتجه اسم وظاهره انه لا يلزمه صوم لانه بدل
عن الدم الغير الواجب عليه وعبارة قد مصرحة بوجوب الصوم فليحرر
والاثم عليه اي على الرقيق او الجرم اذا احرما
على احرامه ولعل سره انه ليس للزوج التحلل من عمرة زوجها بخلاف
الرقيق كما مر والفرق انه امر اهل الوجوب في الجملة في الفرض فوقوعه عن
حجة الاسلام خلاف الرقيق فللزوج الحلاق ولو سيحها وشمل
الزوج صغيرا اي وطيء فيفتد بامره لها بالتحلل كالبالغ ولا تحلل
للولي في ذلك اهـ طبلاوي الابوه اراد بها ما شمل الام وصلة
فلو عبر بالاصليه كان اولى بفعل بلا اذن اي اذا كان اقتانا ولم
يكن اصله مصاحبا له في السفر فالشروط اربعة منها اي من حج النفل
كما مر تمام نبه فيه حقيقي والحكم انه ليس له التحلل جبرا على الزوجة
التوقية والخروج لاتمام نسك فقد هذا من الموانع فيه نظر فليحرر
او المراد اي المفقد بدنة كذلك اي ذكرا كان او انثى فما
فتاوها للوحدة سبع الذكر طبسا وفيه لتبس جوزه دون
الغناف لانه ليس نوع دون الارتب وفي الذكر ذكر هذا مخالف
لقوله شاة الخ ويجزي هذا الذكر بالاولى وعكسه فليحرر وفي
النهر بل هو المراد ويجب في الحمام حاما لكن لا تذبح ولا تقطع حيلة
بل تعوم بمحل ذبحها لو ذبحت وتتصدق بقيمتها حماما او يصوم
عن كل مد يوما اذا كر حبس العيب اي كالعور واذا اختلف
محله كان كان احدهما اعور يمينا والاخر شمالا فلا يجزي فان اختلف
العيب كالعور واجزء فلا يكفي الاعم وعرجاء اي رفع صوته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)